بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة واما حال على ما جوزه بعض الحذاق
من مجيء الحال من المبتدا قوله العلم المستخرج الخ اعلم ان للعلم عند المحققين
ثلاثة معان القواعد وادراكها والملكة وهي الكيفية التي يقتدر بها على
معرفة جميع المسائل اما بالاستحضار لما كان معلوما مخزونا منها او با
ستحصال ما كان مجهولا لا جائز ان يراد واحد منها لعدم استخراجه جا
لمقاييس المذكورة فتعين ان يراد به فروع القضايا اي المسائل الجزئية
المستخرجة منها بالطريق المشهور وهو ان تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى
سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل والفاعل مرفوع فزيد من قام
زيد مرفوع وح فالمراد من العلم المعلوم اي ما من شانه ان يعلم اذ ما تثبت
معلوميته لان مدلوله حقيقة في نفسه سواء علم او جهل وهو جنس
يشمل جميع العلوم نقليها ونظريها والمستخرج بالمقاييس اي القواعد
مخرج لغير النظري والمستنبطة من استقراء كلام العرب مخرج للعلوم
لا النظرية كقواعد النحو والمنطق والعروض والموصلة وما بعده مخرج
للعروض واطلاق العلم على تلك الفروع مجاز عند محققي الفلاسفة لان علومهم
قواعد كلية لكنه حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما صرح
به الفاضل سري الدين في حاشيته عن شرح تحفة الحكم وهذا كله على
جعل الباء في المقاييس للتعدية او للسببية متعلقة بالمستخرج فان
جعلنا للتصوير كان العلم بمعنى القواعد الكلية اي القواعد المستخرجة التي
الموصوف اي من كلمات العرب المتتبعة ولا بد من تقدير مضاف اي مراجعة
معانيها يظهر بالتامل التي هي المقاييس قوله من استقراء كلام العرب
من اضافة الصفة الى الموصوف اي من كلماتها العرب المتتبعة ولا بد من تقدير
مضاف اي من احكامها يظهر بالتامل قوله الموصلة اي بالنسبة لها
الا او بعد الصفة كما ان استخراجها من تلك الاحكام بالنسبة الى الصفة الا اولها

ولذا وقع الدور الذي اورده بعض المحققين قوله ابتلى منها صفة للاجل والضمير
في الصلة للكلام فكان الواجب ابراز الضمير لكونها صلة جرت على غير من هي
له هكذا قيل واقول نقل الراعي في باب المبتدا والخبر كما افاده البهوتي ان البصريين
يرون وجوب ابراز الضمير بين صورها اذا كان المتحمل للضمير وصفا او فعلا فصلوا في وجوبا
وجوبه في الاول دون الثاني قوله بعلم اي من قوله الى معرفة احكام اجزائه
لان المراد بالاحكام ما يوجب الذاتية كالاعلال والعارضة كالابعاد فالاول يشمل
مدخل الفن الصرفي والثاني لفن الاعراب قوله ما يراد بقولنا علم العربية
فيه ان علم العربية اسم لاثني عشر علما لا للنحو والصرف فقط وعبارة
البهوتي فيه نظر فقد صرح الزمخشري في الاساس والفنكاري بان علم
العربية ينقسم الى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو
والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب
والرسايل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسما براسه
قلت ولعل ما قاله الشارح بناه على ان غلبة الاستعمال خصته بذلك
كما خصت علم النحو وليحرر وعلم العربية من اضافة العام للخاص فتدبر
قوله لا قسيم الصرف الخ تقدم لك ان هذا عرف الفقهاء الا انهم ميزوا
الاحكام الافرادية من النحو بفن الصرف والتركيبية منه بفن الاعراب واي
اشتمل على مباحث البناء ايضا تغليبا قوله وهو مصدر الخ قال البهوتي
انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى المفعول كما استعملوا المصدر
كذلك او لا اقول لا مانع من الجواز وكان عليه ان يقول هل وقع استعماله كذلك
او لا قوله وجاء في اللغة لمعان خمسة الخ عبارة المرادي للنحو في اللغة اربعة
معان الاول ان يكون مصدرا تقول نحوت نحوا اي قصدت قصدا والثاني
ان يكون ظرفا كما انشد ابو الحسن . نحوا بشاطي وادي فبات . وهو نحو البيت
عامدا ان . قال ابو الفتح واصله المصدر وذكر ان الثالث بمعنى مثل والرابع بمعنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1